وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليوم: الاثنين

التاريخ: ١٠-٨-٢٠٢٠

الأنباء
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

العفاسي تفقّد مبنى الإدارة العامة للخبراء

أسامة أبو السعود

قام وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية المستشار د.فهد العفاسي بجولة تفقدية في المبنى الجديد للإدارة العامة للخبراء بمنطقة الرقعي برفقة وكيل وزارة العدل عمر الشرقاوي وعدد من مسؤولي الإدارة.

واجتمع العفاسي مع رئيس ونواب الإدارة العامة للخبراء وبحث معهم العديد من الموضوعات التي تهم عمل الإدارة بالإضافة إلى إمكانية فتح افرع للإدارة في جميع المحافظات، كما قام بزيارة إلى مقر نقابة الإدارة العامة للخبراء في المبنى الجديد واستمع إلى ملاحظاتهم وآرائهم وبحث سبل معالجة جميع المعوقات والمشكلات التي تواجههم.

المستشار د.فهد العفاسي وعمر الشرقاوي خلال زيارة مبنى الإدارة العامة للخبراء

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	١٠-٨-٢٠٢٠	٢	١٥٩٢٨

السياسة
AL-SEYASSAH
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

العفاسي تفقد مبنى الخبراء الجديد: معالجة جميع المُعوِّقات والمشكلات

كتب ـ جابر الحمود:

تفقد وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية المستشار د.فهد العفاسي المبنى الجديد للإدارة العامة للخبراء بمنطقة الرقعي يرافقه وكيل وزارة العدل عمر الشرقاوي وعدد من مسؤولي الإدارة.

واجتمع العفاسي مع رئيس ونواب الإدارة العامة للخبراء وبحث معهم العديد من الموضوعات التي تهم عمل الإدارة بالإضافة إلى إمكانية فتح افرع للإدارة في جميع المحافظات. كما قام الوزير العفاسي بزيارة لمقر نقابة الإدارة العامة للخبراء في المبنى الجديد واستمع إلى ملاحظاتهم وآرائهم وبحث سبل معالجة جميع المعوقات والمشكلات التي تواجههم.

وزير العدل فهد العفاسي لدى زيارته لإدارة الخبراء

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	١٠-٨-٢٠٢٠	٣	١٨٤١٥

الكويتية
صوت الكويت

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

العفاسي تفقد مبنى الإدارة العامة للخبراء الجديد

قام وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية المستشار د. فهد العفاسي، بجولة تفقدية للمبنى الجديد للإدارة العامة للخبراء بمنطقة الرقعي يرافقه وكيل وزارة العدل عمر الشرقاوي وعدد من مسؤولي الإدارة.

واجتمع العفاسي مع رئيس ونواب الإدارة العامة للخبراء وبحث معهم العديد من الموضوعات التي تهم عمل الإدارة، بالإضافة إلى إمكانية فتح أفرع للإدارة في جميع المحافظات.

كما قام الوزير العفاسي بزيارة لمقر نقابة الإدارة العامة للخبراء في المبنى الجديد واستمع إلى ملاحظاتهم وآرائهم وبحث سبل معالجة جميع المعوقات والمشكلات التي تواجههم.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	١٠-٨-٢٠٢٠	٢	

الجريدة

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

العفاسي يتفقد المبنى الجديد لإدارة الخبراء

قام وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية المستشار د. فهد العفاسي بجولة تفقدية للمبنى الجديد للإدارة العامة للخبراء بمنطقة الرقعي يرافقه وكيل وزارة العدل عمر الشرقاوي وعدد من مسؤولي الإدارة.

واجتمع العفاسي مع رئيس ونواب الإدارة العامة للخبراء وبحث معهم العديد من الموضوعات التي تهم عمل الإدارة إضافة إلى إمكانية فتح افرع لها في جميع المحافظات.

كما قام بزيارة لمقر نقابة الإدارة العامة للخبراء في المبنى الجديد واستمع إلى ملاحظاتهم وآرائهم وبحث سبل معالجة جميع المعوقات والمشكلات التي تواجههم.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	١٠-٨-٢٠٢٠	٣	٤٤٩٦

الجريدة

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

مخاصمة القضاة... جزء من النص مفقود!

عبدالرحمن الخضير*

تبنّى المشرع الكويتي نظام مخاصمة القضاة مؤخراً بالرغم من كثرة عيوبه، وذلك بعد مضي نحو قرنين على تطبيقه في فرنسا. إلا أن نظام مسؤولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية هو النظام الأمثل لإثارة مسؤولية القاضي عن أعماله، وهو النظام المطبق حالياً في فرنسا، والذي كان حرياً بالمشرع الكويتي الأخذ به. كما أن المشرع الكويتي قد أغفل عند تبنيه لنظام مخاصمة القضاة عن أول وأهم سبب لقيام مسؤولية القاضي وهو إنكار العدالة.

وتتضح أهمية فكرة إنكار العدالة في أن المشرع الفرنسي قد قننها في المادة 4 من القانون المدني لسنة 1804، وذلك قبل تقنين نظام مخاصمة القضاة في قانون المرافعات المدنية الفرنسي، إذ نصت المادة 4 من القانون المدني الفرنسي على أن: "القاضي الذي يمتنع عن الحكم بذريعة نقص القانون أو غموضه أو عدم كفايته يمكن ملاحقته (مخاصمته) كمرتكب لإنكار العدالة"، وجُرم هذا الفعل بالمادة 185 من قانون الجزاء الفرنسي القديم لسنة 1810 والمواد 434-7-1 من قانون الجزاء الفرنسي الحالي.

وتلا ذلك توسع في مفهوم إنكار العدالة من جانب الفقه الفرنسي، إذ عرَّف إنكار العدالة بأنه: "كلّ إخلال من جانب الدولة بواجباتها في الحماية القضائية للأفراد"، وجاء عقب ذلك تأكيدٌ من محكمة النقض الفرنسية لهذا المفهوم الواسع، إذ قضت بدوائرها المجتمعة في عام 2001 بأن "وجود نظام مسؤولية خاص بالأداء المَعيب لمرفق القضاء، والذي لا يحرم المتقاضي من الوصول إلى القاضي، لا يتعارض مع متطلبات المحاكمة العادلة بالمعنى المقصود في المادة 6 من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية".

فلا ريب أن إغفال المشرع الكويتي للأخذ بإنكار العدالة كسبب من أسباب إثارة المسؤولية المدنية لأعضاء السلطة القضائية، يعد انتهاكا صارخا لحق من الحقوق الأساسية للإنسان وهو "الحق في محاكمة عادلة"، وذلك على الرغم من أن دولة الكويت أحد أطراف الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والذي نص في المادة رقم 13 منه على أن: "لكل شخصٍ الحق في محاكمة عادلة تتوافر فيها ضمانات كافية...". وأصبح هذا الميثاق جزءا من النظام الداخلي لدولة الكويت بصدور القانون رقم 84 لسنة 2013 بالموافقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

ومن الأمثلة المؤسفة لعدم احترام حق الإنسان في المحاكمة العادلة والحقوق المتفرعة منه كالحق في الوصول للقاضي، ما نراه اليوم في بعض المنازعات التي تخرج عن ولاية القضاء الكويتي، ولا يختص بها أي قضاء آخر، كالمنازعات المتعلقة بمسائل الجنسية الكويتية والمنازعات الخاصة بإلغاء القرارات الإدارية الصادرة ضد أعضاء قوة الشرطة، بالإضافة إلى عدم احترام المدة المعقولة للفصل في المنازعات، حيث تستغرق بعض المنازعات أمداً طويلاً دون مسوِّغ معقول، ولا مندوحة من القول ان انتهاك الحق في المحاكمة العادلة عن طريق إنكار العدالة قد لا يثير مسؤولية القضاة وفقاً للقوانين الداخلية فقط، بل مسؤولية دولة الكويت أمام المحكمة العربية لحقوق الإنسان، ويضع دولة الكويت في مصاف الدول التي لا تحترم مقتضيات المحاكمة العادلة، كذلك قد يؤدي الأمر إلى عزوف المستثمر الأجنبي عن الاستثمار في الكويت.

عبدالرحمن الخضير

وفي الختام ندعو المشرع الكويتي إلى الأخذ بعين الاعتبار أن إنكار العدالة هو سبب رئيسي لإثارة مسؤولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية؛ لما لذلك من أثر مباشر على احترام الدولة لمقتضيات المحاكمة العادلة.

* محام سابق
وعضو هيئة التدريس
المنتدب
بكلية الدراسات التجارية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	١٠-٨-٢٠٢٠	٨	٤٤٩٦

القبس

محليات

وزارة العدل
إدارة الأعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

مع تزايد قضايا الفساد والجرائم المرتبطة بالأموال

هل بلغت الكويت مرحلة «غسيل غيت»؟

■ قضايا غسل الأموال ليست بسيطة وإن بدت كذلك لأنها ترتبط بالأمن القومي

وقعت عينا حارس في مبنى ووترغيت على شريط لاصق يغطي أقفال أبواب عدة فقام بإزالته، لكن معاودة إلصاقه استدعت الشكوك إلى عقله، لتلتصق أفظع عملية تجسس عرفها التاريخ الأميركي الحديث برئيس الولايات المتحدة.

وفي الكويت، تحاول وحدة التحريات المالية، كأحد الحراس الضامنين لطهارة المال ومصادره، بتلكؤ ملموس وخطاب «مهلهل»، ألاّ تضع يدها على قفل باب، لو أنه فُتح في الوقت المناسب، ربما كان سيؤدي إلى تفادي واحدة من أكبر وأخطر عمليات غسل الأموال.

■ استمرار تساقط الأسماء والأقنعة يعكس حجم الفساد المالي الضخم.. وفساد الضمائر والذمم!

■ شباب وشابات لا يعلمون حقيقة ما تورطوا به.. وشيوخ ومواطنون استسهلوا إبرام صفقات عابرة للحدود

■ تلكؤ ملموس وخطاب «مهلهل» لوحدة التحريات المالية باعتبارها من الحراس الضامنين لطهارة المال ومصادره

■ المال «القذر» يُغسل في الكويت ليخرج منها إلى وجهات نجهلها

■ ليعلم من أسهم في تطهير مال مجهول المصدر أنه ربما شارك بلا قصد في إلقاء برميل متفجر على حي سكني آمن

عبدالله سالم

تتساقط اسماء، وأشخاص كانوا يتوارون خلف أقنعة، كل يوم تقريباً، في قضايا غسل الأموال، فمتى بلغت الكويت هذا المستوى من الفساد المالي؟ وقبل ذلك فساد الضمائر والذمم!

لم تقتصر الأعمال المتعارضة مع القوانين المنظمة لعالم المال، خصوصاً تلك الممارسات التي تنطوي على تحايل واضح ومتعمد على المؤسسات الرقابية، على فئة دون أخرى، ففي الكويت، هذه الأيام، لا يحتكر مشاهير السوشيال ميديا وحدهم مسرح جريمة غسل الأموال، بل ينضم إليهم شيوخ ومواطنون يعبدون عن الشهرة، ومقيمون.

لكن كثرة قضايا غسل الأموال، والتي قد تُربط لاحقاً مع تكشف معلومات جديدة في مسار التحقيقات، على نحو مباشر أو غير ذي صلة مباشرة، بشبهات تمويل الإرهاب، ستؤسس لفضائح مالية تزرع بذور عدم الثقة في أداء مؤسسات الدولة المنوط بها مهام الرقابة المالية، وهي في الكويت كثيرة، يُفترض ان تأتي في مقدمتها وطليعتها وحدة التحريات المالية.

عقوبات أميركية

لا ريب في أن من تُصدر الخزانة أو الخارجية الأميركية عقوبات بحقه، فرداً كان أو كياناً أو نظام حكم، سيبحث تلقائياً عن قنوات تشكل منافذ جديدة تضمن استمرار تدفق الإيرادات المالية إلى خزائنه، وهنا، تُبتكر دائماً أساليب التحايل وتُخترع مسارات ليّ عُنق القانون.

في الكويت، مجموعة من الشباب والشابات لا يعلمون حقيقة ما تورطوا به، وشيوخ ومواطنون استسهلوا إبرام صفقات عابرة للحدود، متخمة بالشبهات، إن كُشفت ستجر فظائع مالية على بلدان برمتها، وستنتج عنها أحكام قضائية قاسية، وسيكون من نتائجها إغلاق ثغرات تشريعية، ومعالجة أنظمة مالية.

يكمن أحد أوجه خطورة قضايا غسل الأموال في تعقيداتها، والغموض الذي يكتنفها، وتشعبها وتداخل مسؤولية مؤسسات مالية ورقابية محلية ودولية بشأنها، بعلم منها أو دون قصد، ويكثر المتورطون فيها وتختلف جنسياتهم، ثم لا تُعرف حزمة الدولارات الأولى التي أريد غسلها، ومن أي جُرم أريد تنظيفها، وإعادة تأهيلها كي تدخل بثوب نظيف أبيض إلى النظام المالي العالمي، والذي بدوره يزداد ترابطاً وشفافية منذ انتهاء الحرب الباردة، وسقوط جدار برلين، لدرجة تصعّب الجرم لكن لا تلغيه.

وإذا كانت الولايات المتحدة تسعى بكل استطاعتها إلى امتلاك القدرة على رصد ومراقبة كل دولار تجتنبه جمهورية غنية بالنفط والغاز بحجم إيران، أو أي نظام حكم آخر في دولة تصفها أميركا بـ«المارقة»، فإن ذلك يجعل بلداناً كثيرة تجني المليارات تقبع بحكم الأمر الواقع تحت الرقابة المحكمة، ويغلّ يد مؤسسات مصرفية عملاقة، ويجعل من غير الوارد، أو في أدنى الحدود من غير اليسير، جمع الدولارات وإنفاقها أينما كان.

إذن، كيف تُنهب الأموال أو تُجبى الإيرادات بأساليب مشبوهة دون أن تحرك المؤسسات الرقابية ساكناً؟ وهل نحن في الكويت مقبلون على محاسبة ستضع الجميع على المحك وتُسقط كل من تهاون في أداء مسؤولياته الرقابية؟ هل دخلت الكويت فعلاً مرحلة «مشاهير غيت»، أو «غسيل غيت»؟

مبنى ووترغيت

شريط لاصق كان يغطي أقفال أبواب عدة، أثار ريبة أحد الحراس في عام 1972 في مبنى ووترغيت في الولايات المتحدة، آزاله، فأعيد وضعه، ليجد بعدها رئيس الدولة الأعظم في التاريخ الحديث نفسه مضطراً للاستقالة، بعد انكشاف أكبر عملية تجسس ارتكبها احد الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة ضد الآخر، واضعةً في نهاية فصولها ريتشارد نيكسون امام خياري الاستقالة أو الإقالة، فاختار الأول، لتمسي المفردة «غيت» لاحقة لأي مصطلح يعبر إشارة إلى فضيحة شعبية واسعة، خصوصاً في المجال السياسي، أو عنواناً لأي جريمة يُراد تمييزها.

وحجزت لاحقاً «إيران غيت» موقعها في مسار التاريخ السياسي، ويُنسب اسمها إلى صفقة سرية باعت بموجبها إدارة الرئيس رونالد ريغان خلال فترة ولايته الثانية، إيران، اسلحة بوساطة إسرائيلية، على الرغم من قرار حظر البيع لطهران، وتصنيف الإدارة الأميركية لها كـ«عدوة» و«راعية للإرهاب».

فؤاد صالحي

لسنا هنا في مرحلة تعداد الفضائح السياسية التي شهدتها الولايات المتحدة في سبعينيات او ثمانينيات القرن العشرين، لكن، في وقتنا هذا تحديداً، هل يدرك من شارك الإيراني فؤاد صالحي في تطهير مال غير معلوم المصدر، انه ربما، يكون ساهم، من غير قصد، في إلقاء برميل متفجر حملته طائرة تابعة للنظام السوري وألقته على حي سكني في إحدى مدن وقرى سوريا ليحرق أطفالاً ونساءً؟

ولعل من أعان، على نحو غير مباشر، كويتياً أو عراقياً مقيماً في الكويت، أو حتى مالياً، على إتمام عملية استثمار مشبوهة لتبرير مداخيل المال المُراد غسله، ساهم، من حيث لا يحتسب، في إدخال أموال على خزينة نظام يحكم في طهران ولا يعرف غير الاستثمار في السلاح والموت، ليشتري به هذا الأخير الخاضع لعقوبات دولية مشددة صواريخ، يطلقها متى أراد على منشآت نفطية في المملكة العربية السعودية، الشقيقة الكبرى والعمق الاستراتيجي.

■ مؤامرات غسل الأموال قد تنتج عنها أحكام قضائية قاسية.. وتغلق جراءها ثغرات تشريعية

■ الاشتراك بـ«إعادة تأهيل» أموال متخمة بالشبهات يؤدي إلى التحايل على عقوبات دولية

■ تعقيدات صفقات غسل الأموال وتشعبها قد يقودها إلى الارتباط بقضايا تمويل الإرهاب

مساحيق تجميل.. وأزياء

ليست قضايا غسل الأموال بسيطة لدرجة ارتباطها فقط بالترويج لمساحيق تجميل الفتيات، ولا هي هيّنة لمرحلة تكون فيها مادة فيديو تُعرض على منبر في العالم الافتراضي تخصص في تقديم آخر صرعات موضة أزياء السيدات، ولا يمكن تسطيحها كي تكون آخر وأبعد غاياتها إبراز نعم عصرنا هذا من سيارات ويخوت وطائرات خاصة.

إنها قضايا ترتبط بامتياز بالأمن القومي لأي بلد، فالمال الذي استحال في المحصلة النهائية يختاً أو أنفق لتملك شقة في ناصية شارع رئيسي بمدينة أوروبية، هو ليس ذاته المال الذي أراد، في بادئ الأمر، مجرم أو مهرب أو متحايل أو سارق، غسله.

تلك السيارة الفارهة التي تُهدى من هذا المشهور أو من تلك الفنانة أو الإعلامية إلى والدتها أو زوجها في عيد ميلاد أو ذكرى زواج، لم تُشترَ بدنانير أو دولارات معلومة المصدر، والأموال التي جلبت سلعاً باهظة الثمن لم تُسحب من حساب بنكي واضح المداخيل والإيرادات، ولم يجنها أصحابها «المفترضين» نظير عمل حقيقي وجهد مستحق.

إذا أصبحنا نرى المال «القذر» يُغسل في الكويت، ليخرج منها إلى وجهات نجهلها، وتلكّأت جهات رسمية في مكافحة هذا الفعل المجرّم ولم تعتبره شأناً ذا أهمية قصوى، فمن أجل ماذا ستحشد المؤسسات الحكومية موظفيها وتكرس جهودها؟

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٠٢٠-٨-١٠	٥	١٦٨٦٢

القبس

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

العقيل والحجرف والشاهين والصالح والحويلة خلال اجتماع لجنة الموارد البشرية أمس

تضمنت «تكويت» 160 ألف وظيفة في «الخاص».. وترحيل 120 ألف مخالف

خطة للاستغناء عن 530 ألف وافد

أحمد عبدالستار

تأكيدا لما انفردت به **القبس** في عددها الصادر بتاريخ 2 أكتوبر 2019، تحت عنوان الاستغناء عن 10 % من الوافدين ،وضعت الحكومة خطة لمعالجة خلل التركيبة السكانية، تستهدف الاستغناء عن 530 ألف وافد ، منهم 160 ألف في القطاع الخاص ضمن برنامج توطين الوظائف .

وتتألف الخطة الحكومية من بنود عديدة، كشف عنها تقرير ساهمت في اعداده مجموعة من الجهات الحكومية، هي: الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، والهيئة العامة للقوى العاملة، واللجنة الوطنية للتركيبة السكانية، وديوان الخدمة المدنية، ووزارة الداخلية، والهيئة العامة للمعلومات المدنية، وعرضته وزيرة الشؤون الاقتصادية مريم العقيل أمس، خلال حضورها اجتماع لجنة تنمية الموارد البشرية البرلمانية.

غير ان الخطة التي اطلعت **القبس** على نسخة منها، وتستهدف الاستغناء عن 530 ألف وافد، لم تضع جدولا زمنيا للتنفيذ.

ويتألف التقرير من بيانات واحصائيات سنوية، تم استخلاص النتائج منها واستنباط التوصيات لمعالجة تلك الاختلالات، واشتملت الحلول على بندين أساسيين: حلول للمدى القصير، وأخرى للمدين المتوسط والطويل.

في حلول المدى القصير، خلصت التوصيات الى:

- ترحيل العمالة المخالفة للقانون، وتعدادها 120 ألف مخالف.
- تقليص العمالة أو الملتحقين بعائل ممن تجاوزت اعمارهم 60 عاما او يعانون من أمراض مزمنة، وعددهم 150 ألفا.
- تقليص العمالة الأمية أو المتدنية التعليم مهما بلغ مستوى عملها، وعددها 90 ألفا.

اما حلول المدين المتوسط والطويل، فشملت:

- توظيف التكنولوجيا والتحول الرقمي (تفعيل إدارة المرافق/ وتقليص العمالة المساندة).
- استقدام ذكي للعمالة الوافدة (التعامل مع وكالات دولية للاستقدام/ ونظام المؤهلات المهنية).
- توطين القطاعين الحكومي والخاص (وفق نظام متكامل للمعيين، عبر بوابة توطين).

وذكر التقرير أن الحلول المتوسطة والطويلة، تستهدف التالي:

- توطين القطاعين الحكومي والخاص بالإحلال التدريجي لـ160 ألف وظيفة وتقليص التدفق للقطاع الحكومي.
- 370 ألفاً من العمالة ذات العائد السلبي على الاقتصاد الوطني او المخالفة للقانون يتم تقليصها بادوات المدى القصير.
- الحد من العمالة الهامشية ورفع جودة العمالة بنظام الاستقدام الذكي، ويتوقع تقليص 25% وفق هذا البند.
- التحول الرقمي يفضي إلى تقليص عقود العمل الموقتة في القطاع الحكومي بنسبة 30%، وباستخدام نظام إدارة المرافق يتم تقليص ما لا يقل عن 25% من العمالة ورفع جودتها.

تجويد سكاني

واظهرت الوثائق المرفقة في التقرير انخفاض معدل نمو السكان الكويتيين بمعدل 55% منذ عام 2005، مقابل ارتفاع معدل نمو الوافدين بنسبة 100% للفترة ذاتها.

وذكرت وزيرة الشؤون وزيرة الشؤون الاقتصادية مريم العقيل في مفتتح التقرير أن إعداده تم بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وفقاً لمنهجية متناغمة مع الأهداف الاستراتيجية للدولة وسياسات الخطة الانمائية.

ولفتت العقيل إلى أن التقرير استعرض موجز دراسة الوضع القائم وتحديد موارد الاختلالات في سوق العمل، واثار وابعاد تلك الاختلالات على التركيبة السكانية.

وقالت إن التقرير يطرح التصور الحكومي لمعالجة الاختلالات والبرامج القائمة والمزمع تفعيلها لمعالجة اختلالات سوق العمل بالدرجة الأولى، وانعكاساتها على التركيبة السكانية من حيث الجودة لا العدد.

توزيع الجاليات

وفي تعليقه على التقرير الحكومي لمعالجة خلل التركيبة السكانية، قال رئيس تنمية الموارد البشرية النائب خليل الصالح:

> ترحيل من بلغوا الـ60 عاماً الملتحقين بعائل أو المرضى المزمنين
>
> النظر في التخلص من 90 ألفاً من العمالة الأمّية والمتدنية التعليم
>
> العقيل: دراسة الوضع القائم وتحديد موارد الاختلالات في سوق العمل
>
> الصالح: لجنة تنمية الموارد طلبت من الحكومة جدولاً زمنياً لتنفيذ خطتها
>
> الشاهين: نمو المواطنين بنسبة 55% مقابل 100% للوافدين.. في 15 عاماً

قدمت الوزيرة العقيل والفريق المرافق لها الرؤية الحكومية لمعالجة التركيبة السكانية وكان عرضا جيدا ومشروعا مميزا، ركز على ضرورة توزيع الجاليات في الكويت وفق نظام النسب حتى لا تطغى جالية على أخرى وذلك لأبعاد امنية وضمان الاستقرار.

وأكد الصالح أن الرؤية الحكومية تضمنت الكثير من الحلول لمشكلة التركيبة السكانية والاتجار بالبشر، وقد امهلنا الحكومة لتقديم التشريعات التي تساعدنا في وضع الرؤى المتكاملة خلال الأسبوع الجاري، اضافة إلى اننا طلبنا من الوزيرة العقيل تحديد جدول زمني لتقليص عدد الوافدين، مطالبا بتحديد الخطوات والإجراءات التي ستقوم بها الحكومة في كل عام، ففي السنة الأولى نريد أن نعرف ما هي الاجراءات الحكومية وهكذا.

وذكر ان اللجنة تنتظر التشريعات الحكومية المقترحة وستجتمع الاسبوع المقبل لاعداد التقرير وسنرفعه إلى المجلس لاقراره، لأن التركيبة السكانية ومعالجة الاختلالات ملف مهم يجب حسمه قبل فض دور الانعقاد، لافتا إلى وجود اقتراحات نيابية تصب في القالب نفسه ستتم دراستها.

7 اقتراحات نيابية

بدوره، قال مقرر اللجنة النائب أسامة الشاهين، ان الحلول التي قدمتها الحكومة «محل نظر اللجنة وتقييمها والرقابة عليها»، مشيرا الى ان البيانات الحكومية في التقرير المذكور تضمنت معلومات لافتة للنظر، بينها ان نمو الوافدين بلغ 100% خلال 15 عاما، بينما بلغ نمو المواطنين 55% فقط في الفترة المشار اليها، مؤكدا معاناة جميع دول الخليج من ارتفاع نسبة العمالة الأجنبية في أسواق عملها بمتوسط 82.4% أجانب، ما يجعله تحديا إقليميا عاما بجانب كونه محليا خاصا.

وذكر الشاهين ان اختلال التركيبة السكانية ينطوي على آثار اقتصادية وامنية وثقافية وعمرانية واجتماعية ضارة يجب التصدي لها، لافتا الى «تقدم النواب، وأنا منهم، بـ7 اقتراحات بقوانين لمعالجة خلل التركيبة، لكن لا يوجد مشروع حكومي بشأن ذلك».

وشدد على ضرورة الانتهاء من إعداد اقتراح قانون عاجل وشامل، عملي وحازم، لعلاج هذه القضية الهامة وذات الأضرار المتشعبة، التي أظهرت التحقيقات تورط النائب «البنغالي» وشركاه من نواب وضباط، في قضايا تتعلق بالاتجار بالبشر والحد من توظيف الكويتيين مقابل احتفاظ البلاد بالعمالة الوافدة الهامشية منها بالذات!

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٠٢٠-٨-١٠	١٠	١٦٨٦٢

الراي
قضايا
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

استمرار حبس الجرّاح والنائب البنغالي و3 متهمين

قرر قاضي التجديد أمس استمرار حبس اللواء مازن الجراح، والنائب البنغالي، وقيادي في «القوى العاملة»، ومرشح سابق، ومتهم آخر يعمل بشركة النائب البنغالي 14 يوماً على ذمة قضية الإتجار بالبشر وغسل الأموال وتلقي الرشى.

في السياق ذاته، أخلت النيابة العامة سبيل مدير شركة بكفالة 10 آلاف دينار، بعد أن وجهت له التهم في قضية النائب البنغالي.

والجدير بالذكر أن المتهمين أنكروا الاتهامات المنسوبة إليهم، بشأن ارتكابهم وقائع الإتجار بالبشر وغسل الأموال وتلقي الرشى.

وطالبت هيئة دفاع المتهمين بإخلاء سبيلهم بأي ضمان تراه المحكمة، إلا أن طلبهم رفض.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	١٠-٨-٢٠٢٠	٢	١٤٩٢٨

الجريدة

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

حكم لمصلحة «الإنماء» العقارية ضد «الأشغال»

أصدرت محكمة الاستئناف حكما لمصلحة شركة الإنماء العقارية ضد وكيل وزارة الأشغال (بصفته) في الدعوى رقم (6518/ 2017 إداري /5). وقالت «الإنماء» إن حكم الاستئناف قضى بتعديل الحكم المستأنف ليكون بإلزام جهة الإدارة (الأشغال) بأن تؤدي للشركة مبلغا قدره 132.694 ألف دينار، بدلا من 859.496 ألفا، وتأييده فيما عدا ذلك من قضاء.

كما قضى الحكم برفض الاستئناف الثاني، وأعفى جهة الإدارة (الأشغال) من مصروفات الاستئناف الأول، وألزم شركة الإنماء العقارية (المستأنفة) في الاستئناف الثاني بالمصروفات ومبلغ 20 دينارا مقابل أتعاب المحاماة. ولفتت الى أنه لا يمكن تحديد الأثر المتوقع للحكم في الوقت الحالي، لأن شركة الإنماء العقارية ستقوم بالطعن عليه بالتمييز.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	١٠-٨-٢٠٢٠	١٠	٤٤٩٦

القبس

مقالات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

مكافحة غسل الأموال دولياً

د. فاطمة الظبيري
@F_Alzubairi

تعتبر جريمة غسل الأموال من الجرائم الحديثة نسبياً، التي في أحيان كثيرة تكون عابرة للحدود. إن الصفة العابرة للحدود هي ما جعلت المجتمع الدولي يضع ضوابط للعمليات المالية ومتابعتها بل وملاحقتها قضائيا. وقد تبلور التحرك الدولي عام 1989 حينما تم إنشاء مجموعة العمل المالي (فاتف) في باريس باعتبارها منظمة حكومية دولية لمكافحة جرائم غسل الأموال. تضم مجموعة العمل المالي اليوم 39 عضواً، من بينها المملكة العربية السعودية ومجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى 31 عضواً مراقباً ومنتسباً. ومن بين الأعضاء المنتسبين مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف).

«مينافاتف» كمنظمة فرعية تعمل على ضمان تطبيق توصيات «فاتف»، بالإضافة إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة داخل منطقة الشرق الأوسط. تجدر الإشارة الى أن الكويت عضو في «مينافاتف»، لذلك فإن توصيات مجموعة العمل المالي تسري على الكويت.

تقوم مجموعة العمل المالي بمكافحة غسل الأموال عن طريق إصدار توصيات للدول والمؤسسات المالية لتقنين العمليات المالية وضبط الجرائم، كما تتابع مدى تقيد دول العالم - الأعضاء وغير الأعضاء في المنظمة - بإجراءات مكافحة غسل الأموال. ويمكن تشبيه الدور الفعلي لمجموعة العمل المالي بدور مجلس الأمن في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إذ إن قراراتهما ملزمة ومدعومة بعقوبات اقتصادية. وعلى الرغم من تحفظي على هذا الدور الذي يتعارض مع مبدأ السيادة، والذي بينته تفصيلا في كتابي «الاستعمار والاستعمار الحديث.. ومكافحة الإرهاب»، فإن ما يهمني هنا هو شرح التزامات الكويت باعتبارها عضواً والتبعات في حال التقصير بمكافحة الجرائم التي تقع على أراضيها.

***

تشدد مجموعة العمل المالي على التنفيذ الفعال لمعاييرها في جميع أنحاء العالم، وتعمل مع البلدان التي بحاجة الى مساعدة لمعالجة أوجه القصور فيها. فدور مجموعة العمل المالي قائم على التعاون، مع ذلك هناك وجه أكثر حدة وصرامة يتمثل كما جاء في وثيقة تفويضها مقرّة بصلاحية المنظمة «بمحاسبة السلطات القضائية التي تفشل في تنفيذ معايير (فاتف) بالشكل الملائم». فلمجموعة العمل المالي مراقبة وتقييم أعضائها من خلال تقارير متبادلة «لتحديد درجة الامتثال التقني وتنفيذ وفعالية أنظمة مكافحة غسل الأموال». وبناء على أداء الدول، فإن لـ«فاتف» «تحديد السلطات القضائية العالية المخاطر وغير المتعاونة والتعامل معها، وتلك التي تعاني من أوجه قصور استراتيجية في أنظمتها الوطنية».

إذاً فمجموعة العمل المالي لها أن تراقب وأن تحدد مدى نجاح أو إخفاق السلطات القضائية في تفعيل القوانين، ولها بالإضافة إلى هذه الصلاحيات أن تضع دولة غير راغبة أو غير قادرة على مكافحة غسل الأموال على قائمة الدول غير المتعاونة دوليا، وهو ما يُعرف أيضا بالقائمة السوداء. ولولا أن الكويت قد طورت من قوانينها ونظمها المالية تماشيا مع توصيات «فاتف»، والذي أقرت به الأخيرة عام 2015 واصفة الكويت بأنها «أحرزت تقدماً كبيراً في تحسين أنظمتها»، لكانت الكويت تحت مجهر الرقابة الدولية. ولا أحد يتمنى أن تكون دولته تحت ذلك المجهر!

***

إن الكويت تمر باختبار حقيقي بشأن مكافحة جرائم غسل الأموال، فالقضايا المطروحة على الساحة؛ من قضية الصندوق السيادي الماليزي إلى صندوق الجيش وانتهاء بالمشاهير.. تتطلب حزماً وتطبيقاً جاداً للقانون. فأيّ تهاون، كإحالة الملف منقوصاً للنيابة أو نسيان وضع التاريخ في الحكم لن تقابله مجموعة العمل المالي باعتباره مجرد خطأ غير مقصود، فتبِعات أي خطأ يعني فقدان الثقة وإحراجاً دولياً.

لابد من تأكيد أن جرائم غسل الأموال تحتوي على مبالغ ضخمة تتبعها يكون أكثر سهولة مقارنة بغيرها من جرائم الأموال، ولعل الصعوبة الفعلية هي في تتبّع كل أعضاء الشبكة الإجرامية الذين يتواجد بعضهم في بلدان أخرى.

إذاً: فإن أمام النيابة العامة مشتبهاً بهم رئيسيين، لذا فمحاسبة هؤلاء ممّن تثبت إدانتهم ستكون خطوة في إثبات الوجه الحضاري والعادل للكويت ليس أمام شعبها فحسب، بل أمام المجتمع الدولي.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٠٢٠-٨-١٠	٨	١٦٨٦٢

وفيـــات

الوفيات

- موضي مسير حادور الشمري، 72 عاما، (شيعت)، تلفون: 99542224، 55451101، 50007023.
- عدنان عبداللطيف السعيدان الخرسان، 65 عاما، (شيع)، تلفون: 60409095، 66450644.
- عايض عوض الهطلا، 78 عاما، (شيع)، تلفون: 99667213، 60900222.
- غصْنه وطبان زامل الغامد، زوجة/ غامد هويدي الفضلي، 59 عاما، (شيعت)، تلفون: 99881718، 66899983.
- محمد عجيل هادي العنزي، 76 عاما، (شيع)، تلفون: 94451000، 90007789، 99081789.
- عزيزة عبدالرزاق يوسف المطوع، أرملة/يحيى محمد أحمد الايوب، 83 عاما، (شيعت)، تلفون: 99520923.
- ابتسام عبدالمحسن عزارة الشمري، زوجة/ بدر ناصر هيدان الشمري، 42 عاما، (شيعت)، تلفون: 99312122، 66805059.
- محمد مراد مبارك الشطي، 88 عاما، (شيع)، تلفون: 99054445.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»